الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشاذلي بن جديد–الطارف–
كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة الشاذلي بن جديد
UNIVERSITÉ CHADLI BENDJEDID

سلسلة محاضرات في الإقتصاد السياسي

مقدمة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك حقوق

الموسم الجامعي 2024–2025

المحور الثاني: الأنظمة الإقتصادية وطرق الإنتاج فيها

المحاضرة الرابعة: الأنظمة الاقتصادية ماقبل الرأسمالية

أولا : النظام الاقتصادي المشاعي (البدائي)

تعتبر المشاعية البدائية أول نظام إقتصادي في التاريخ وكانت وسائل الإنتاج التي إستخدمها الإنسان بسيطة وبدائية، كما كانت مهارات العمل وخبرة الأفراد ومعرفتهم قليلة جدا، لذلك لم يكن في مقدور الأفراد مواجهة الطبيعة إلا بتجميع جهودهم وتضافرها، وقد عاش الأفراد في مشاعات قبلية متوحدين على أساس قرابة الدم تسيطر عليهم عادات وتقاليد بسيطة[1]، وقد النظام البدائي بثلاثة مراحل أساسية وهي: [2]

أ–مرحلة الوحشية: وتنقسم هذه المرحلة بدورها إلى ثلاث أطوار تبعا لفنون الإنتاج المستخدمة وتتمثل هذه الأطوار في:

– **الطور الأول:** اعتمد على الجمع والتقاط الثمار والنباتات الطبيعية الغابية أي أنه في ذلك الطور لم يفرق بين الإنسان والحيوان الوحشي إلا في التصرفات الإنسانية، أما الأدوات المستخدمة فكانت العصي والحجارة.

–الطور الثاني: تميز باحتراف الإنسان لصيد السمك وباستخدام النار المتولدة عن الاحتكاك.

– **الطور الثالث:** اتسم بالتوسع النسبي في الصيد خاصة بعد استخدام القوس والسهم.

ب– مرحلة البربرية: لقد تطور الفن الإنتاجي في هذه المرحلة نسبيا حيث لجأ الإنسان لتربية الماشية وزراعة النباتات ثم تطور بعد ذلك لتربية الحيوانات المنزلية وري الزراعة ثم استخدام الآجر والحجارة في البناء، واتسمت نهاية تلك المرحمة باستخدام المحراث والتوسع في الزراعة.

---

[1] – الموسوعة العربية، **الأنظمة الإقتصادية**، متاح على الرابط التالي: http://arab-ency.com.sy/overview/183 ، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2021/02/10.

[2] – آسيا سعدان، **تاريخ الوقائع الإقتصادية**، مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسير، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسير، جامعة 8 ماي 1945،قالمة، 2018،2019، ص 4.

ج– مرحلة التمهيد الحضاري: وتعتبر هذه المرحلة هي الحد الفاصل بين النظام البدائي والنظام المدني أي نظام الرق كنظام أولي من النظم المدنية.

2– خصائص النظام المشاعي:

– طبيعة علاقات الإنتاج: كان الناس يعيشون حياة قبلية وكان إقتصاد القبيلة يدار بصورة مشتركة لتأمين حاجاتهم وذلك عن طريق إقامة علاقات إنتاجية قائمة على الملكية الإجتماعية لوسائل الإنتاج فإظطرارهم للتعاون وتوافر أدوات عمل بسيطة موجودة ومتاحة في الغالب من الطبيعة لم تسمح بتملكها لأشخاص أو مجموعات معينة داخل القبيلة، حيث كانت الأرض وأدوات العمل وإنتاجه كلها ملكية مشتركة لأفراد القبيلة، وكان توزيع المنتجات يتم ضمن كميات متساوية وقليلة للحفاظ على البقاء نظرا للأخطار المحدقة بالناس[1].

–التوزيع المتساوي للمنتوجات: بسبب ضعف القوة المنتجة، الملكية المشاعية على وسائل الإنتاج ومنتجات العمل يفرضان شكلا معينا من أشكال التوزيع، وهو التوزيع المتساوي، وهذا بغض النظر عن كمية ونوع العمل الذي يبذله في الإنتاج الجماعي[2].

– التقسيم الإجتماعي للعمل: كان المجتمع البدائي قائم على المساواة وعلى إشراك المرأة والرجل معا في العمل، حيث ظهر أول تقسيم إجتماعي للعمل حسب الجنس والعمل فتختص النساء مثلا في جني الثمار وتربية الأطفال وأعمال البيت بينما يختص الرجال في الصيد والابتعاد عن الديار لمدة طويلة أو قصيرة، وإحتلت المرأة مركز القيادة في القبيلة البدائية لأنها ثابتة، بالمقابل في حالة الصيد هذه التي هي مهنة الرجال جعلتهم يحتلون مركزا ثانويا في القبيلة البدائية[3].

– ظهور التملك الخاص والطبقات: بالحديث عن التملك الخاص والطبقات فإننا نتحدث عن مرحلة جد متقدمة من النظام المشاعي (تكاد تكون مرحلة إنتقالية بين النظام المشاعي

---

[1] – عبد الله ساقور، **مرجع سابق**، ص 43.

[2] – سعاد حوحو، **تاريخ الوقائع الإقتصادية**، مطبوعة بيداغوجية مقدمة لطلبة سنة أولى LMD مجال العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسير، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، 2014، 2015، ص 11.

[3] – عبد الله ساقور، **مرجع سابق**، ص 43.

ونظام الرق-العبودي-)، فبعد التطور الحاصل على مستوى أدوات العمل أصبح العمل أكثر إنتاجية وهو الأمر الذي لم يعد يستدعي العمل بطريقة جماعية على مستوى العشيرة، فإرتفاع الإنتاجية سمح بالإنتاج في الزراعة والرعي والحرف على نطاق إجتماعي أضيق من العشيرة وهو الأسرة التي أصبحت الوحدة الإقتصادية والإجتماعية الجديدة في المجتمع، وبهذا فسح المجال للعمل الخاص على نطاق الأسرة للحلول تدريجيا مثل محل العمل المشترك وهو الذي أدى إلى ظهور الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ويشير التاريخ أن الملكية الخاصة بدأت بالمشاعية فقد بدأ زعماء العشائر بإمتلاكها بعدما كانت ملكية جماعية لأفراد العشيرة، ثم إمتدت الملكية الخاصة لجميع أدوات الإنتاج وكانت الأرض آخر ما دخل في نطاق التملك الخاص[1].

وقد أدى ظهور الملكية الخاصة إلى تقسيم العشيرة أولا إلى أسر كبيرة ثم إلى وحدات عائلية صغيرة بالإضافة إلى تغير **البنيان الإجتماعي** للمجتمع البدائي حيث إنفصل مالكي وسائل الإنتاج عن عامة أفراد المجتمع وأصبحوا يتولون المناصب الإجتماعية والسياسية وهو ماساهم في الإنتاج بما فيها الإنسان نفسه ففي السابق كان الأسرى يقتلون لأنه في ظل إنخفاض تطور أدوات العمل أصبح الإحتفاظ بالأسرى مجدي من الناحية الإقتصادية، إذ أصبح الأسرى يحققون فائضا من المنتجات وهو ما أصبح يبرر عدم قتل أسرى الحرب والإكتفاء باستعبادهم، وبهذا ظهر نظام الرق وتوسع ليشمل مع التطور التاريخي أفراد القبيلة نفسها وبهذا تكون علاقات الانتاج المشاعية قد انتهت لتحل محلها علاقات إنتاج جديدة[2].

* القانون الأساسي الإقتصادي للنظام المشاعي هو: إنتاج الخيرات الضرورية لسد حاجات القبيلة بواسطة الأدوات البسيطة وعلى أساس العمل الجماعي[3].

3- أسباب انهيار النظام البدائي: تتمثل أبرز أسباب انهيار النظام البدائي في التالي:[4]

- تطور مستوى الإنتاج وظهور المنتوج الفائض وذلك بسبب تطور قوى الإنتاج الإجتماعية.

---

[1]- ميلود بربي، **محاضرات تاريخ الوقائع الإقتصادية**، متاح على الرابط التالي: https://www.slideshare.net/milouborni/ss-27790932 ، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2021/02/11.

[2] - **نفس المرجع**.

[3] - عبد الله ساقور، **مرجع سابق**، ص 44.

[4] - سعاد حوحو، **مرجع سابق**، ص ص ،14، 15.

– التحول من العمل الجماعي المشترك إلى العمل الفردي بسبب تخصص أدوات العمل ووسائله وامتلاك الأفراد لها.

– نهاية التوزيع المتساوي لمنتوجات العمل بين أفراد الجماعة وظهور حب التملك مما أدى إلى ظهور التفاوت الاقتصادي.

– أزمة علاقات الإنتاج: بعدما مال دور المنتجين إلى عدم التساوي، إزدهرت الملكية الخاصة على حساب الملكية العامة وأصبحت أمالك العائلات وراثية وتعاظم نتيجة ذلك التفاوت في الثروة بين أعضاء المشاعة وصار في مقدور أصحاب الأملاك أن يرغموا المحرومين منها على العمل لحسابهم ليستولوا من ثمة على فائض إنتاج عملهم، وكانت أولى ضحايا الاستغلال أسرى الحروب حيث تحولوا تدريجيا إلى أرقاء (عبيد)، ودشن ظهور الرق عهدا تاريخيا جديدا هو عهد استغلال الإنسان للإنسان وانقسم المجتمع الذي لم يكن يعرف في الماضي سوى شكل واحد من الملكية هو الملكية الجماعية تدريجيا إلى ثالث طبقات رئيسية تكونت بحسب علاقاتها بأدوات العمل ووسائله.

– ظهور إمكانية العمل الفردي نتيجة تطورت أدوات العمل ونمو إنتاجية العمل مكن ذلك من أن تقوم أسرة واحدة بحراثة الأرض وتحقيق المقادير الضرورية للطعام[1].

ثانيا: النظام العبودي (الرق):

1– نشأة النظام العبودي: ظهر النظام العبودي في أحضان النظام المشاعي نتيجة سلسلة من إكتشاف أدوات الإنتاج أدت إلى زيادة انتاجية العمل وظهور تقسيمات إجتماعية جديدة للعمل وتطور التبادل والملكية الفردية ونشوء الطبقات والدولة، والعبودية تاريخيا هي أول أشكال الأنظمة الإستثمارية وأشدها قسوة، وقد وجدت لدى جميع الشعوب تقريبا (حيث كان الإنتقال من نظام المشاعية البدائية إلى نظام العبودية في بلدان الشرق أول الأمر)[2].

2– خصائص النظام العبودي (الرق):

---

[1] – عبد الله ساقور، **مرجع سابق**، ص 45.

[2] – ابراهيم كبة، **دراسات في تاريخ الإقتصاد والفكر الإقتصادي**، الجزء الأول، ط 1، مطبعة الإرشاد، بغداد، 1970، ص 155.

– هو نظام يعتمد على استخدام أسرى الحرب من الأعداء ومن الفقراء من أبناء الجماعة في زراعة الأراضي الشاسعة، وقد أدى التوسع في الاهتمام بالزراعة وتطوير أدواتها إلى تطوير المنتجات الزراعية واستحداث أصناف جديدة من المزروعات، إضافة إلى التوسع في الاعتماد على المراعي، كما تعمد الأغنياء زيادة عدد الأرقاء التابعين لهم[1] من خلال:[2]

– الغزوات العسكرية واستخدام الأعداء كأسرى حرب.

– إقراض الفقراء العاملين لديهم بفوائد ربوية باهضة وتحويلهم إلى أرقاء حينما يعجزون عن سد ديونهم.

– تحويل المجرمين الذين يقترفون الجرائم إلى عبيد كنوع من العقوبة.

– بيع المفقودين بواسطة الذين يحصلون عليهم.

* إنقسم النظام العبودي حسب المؤرخين إلى ثلاثة فئات أساسية وهي: [3]

أ– طبقة الأسياد: وهم مالكي العبيد ووسائل الإنتاج المختلفة من أراضي وعقارات...إلخ

ب– طبقة المنتجين: وهم أولئك العامة من الناس التي اقتصادها الصغير المبني على أساس العمل الشخصي والملكية الصغيرة لوسائل الانتاج.

ج– طبقة العبيد: وهم المحرمين من ملكية وسائل الإنتاج ويتم استخدامهم بشكل جماعي في المناجم وفي أعمال البناء والحفر وشق الطرق والزراعة والري وفي أنواع متعددة من الحرف كتجديف السفن وبناء المعابد والأهرامات والأسوار والقلاع...

– يقوم هذا النظام على الملكية الخاصة لعناصر الإنتاج خاصة أهم عنصرين إنتاجين: الأرض وجميع ما عليها من موارد طبيعية، وكذلك ملكية عنصر العمل (العبيد)، أما رأس المال فلم تبرز له أهمية تذكر في العملية الإنتاجية قبل الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر[4].

---

[1] – داليا عادل الزيادي، **النظم الإقتصادية المقارنة**، كلية التجارة، التعليم المفتوح، جامعة عين الشمس، د ت ، ص 28.

[2] – **نفس المرجع**، ص 29.

[3] – عبد الله ساقور، **مرجع سابق**، ص 47.

[4] – عبد العزيز بن علي السديس، **تطور النظم الإقتصادية : تحول أوروبا من نظام الإقطاع إلى النظام الرأسمالي بإستخدام نظرية كوفالييف**، جامعة الملك سعود، الرياض، د ت، ص 09.

– يتميز النظام العبودي بضخامة فائض الإنتاج الناجم عن حرمان العبيد من أي نصيب عند توزيع الناتج ماعدا ما يستلزم بقائهم قادرون على العمل وهذا ما يجعل البعض يربط عصر العبودية بعصر الحضارة[1].

– تميز نظام الرق بعدم العدالة في التوزيع لأن ما ينتجه الرق يذهب بالكامل لصالح سيده، ولا يحصل الرق على مايكفي لسد حاجاته الضرورية او لضمان إستمرار حمايته، وكان الأرقاء جزءا من وسائل الإنتاج فهم جزء من الأشياء كالأرض والحيوانات والآلات[2].

– ظهر في ظل نظام الرق تبادل البضائع الذي تحول تحولا متدرجا إلى تجارة منظمة ونشأت الأسواق التي تجاوزت حدود الدولة الواحدة، وظهر ما يسمى بالتجارة الخارجية، وقد أدى تزايد كميات الإنتاج من السلع المخصصة للسوق وتوسيع التبادل إلى تزايد التفاوت في الملكية والثروة على حساب عمل الرقيق، وظل الإقتصاد الطبيعي سائدا إلى حد ما، وظهر إلى جانبه الإقتصاد التبادلي (إنتاج–تبادل–توزيع–استهلاك)، وظلت الأرض وسيلة الإنتاج الرئيسية، وإعتمد النشاط الإقتصادي على الزراعة وتربية الماشية مع ظهور الإنتاج الحرفي، ومع تطور التجارة المنظمة ظهرت النقود التي بدأت تحتل مكانة مهمة في اقتصاديات مجتمع الرق[3].

– يتميز العمل في النظام العبودي بطبيعة العمل الجماعي والتعاون بين العبيد ولكن في إطار الإكراه والقسر (الاستغلال) لصالح السادة الذين يمتلكون أدوات العمل (بما فيها العبيد) وإلى جانب عمل العبيد في جميع المجالات (الزراعة، الرعي، العمل الحرفي...) كان العبيد يقومون بإنتاج الجزء الأكبر من المنتجات وشكل نشاطهم العمود الفقري في عملية الإنتاج في مجتمع العبيد، وإلى جانب هؤلاء كان هناك بعض المنتجين من الأحرار الذين كانوا ينتجون بصفة فردية، حيث تمتعوا بحرية امتلاك وسائل الإنتاج والعمل وكانوا في الغالب متخصصين في بعض الأعمال الحرفية(الحدادة، الألبسة، الزراعة...) إلا أنهم في نفس الوقت يخضعون للنظام العام، حيث كان يتعين عليهم دفع ضرائب جزء من دخولهم للدولة في صورة نقدية عينية، وكانت

---

[1] – **نفس المرجع**، نفس الصفحة.

[2] – موسوعة مقاتل من الصحراء، **مرجع سابق**.

[3] – الموسوعة العربية، الأنظمة الإقتصادية، **مرجع سابق**.

هذه الفئة من الأحرار تمثل عماد المجتمع، إذ لايسمح للعبيد بالعمل في الجيش وذلك لحاجة الأسياد الماسة إليهم لممارسة أوجه النشاط الإقتصادي المختلفة[1].

- تم التقسيم الإجتماعي للعمل على مجالين هما:[2]

- عمل فكري يقوم به الأسياد: والذي يتضمن الفلسفة والشعر والفن، والإدارة والسياسة والتخطيط بمعنى كل عمل ذهني بعيدا عن العمل التنفيذي.

- عمل جسدي يقوم به العبيد: وهو الذي يتضمن مختلف الأعمال الشاقة من الحرث والزراعة، وشق الطرقات...إلخ.

- لم يكن بوسع مالكي العبيد إخضاع العبيد المشاغبين وإكراههم على العمل من أجلهم وزيادة ثرواتهم وإشباع حاجاتهم المتنامية التي لايمكن إشباعها أبدا إلا بوجود جهاز دائم للقمع وقد تكون هذا الجهاز تدريجيا ليشكل الدولة وكانت وظائف الدولة في النظام العبودي [3]تتمثل فيمايلي: [4]

- حماية السادة وقمع المستغلين —العبيد- .

- توسيع أراضي الدولة عن طريق شن الحروب للاستيلاء على العبيد وظهور جيش محترف مهمته الدفاع عن مصالح الطبقة السائدة.

* مع تعاظم دور النقود كوسيلة للتبادل وفي ظل بعد المنتجين عن بعضهم البعض ظهرت طبقة جديدة هي طبقة التجار حيث تخصصت فئة من التجار بشراء وبيع السلع وكان الفرق بين سعر البيع والشراء هو مصدر الربح التجاري، ولذلك لم يعد دور النقود قياسا للقيمة فقط، ولكن أصبحت النقود كوسيلة لجمع الثروة وظهر لأول مرة الرأس المال التجاري، ومن ناحية أخرى تميزت هذه المرحلة بظهور الرأس المال الربوي الذي إتخذ من النقود كوسيلة للإقراض

---

[1] - صبرينة يونسي، **تاريخ الوقائع الإقتصادية**، مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الأولى LMD، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الشريف مساعدية، سوق أهراس، 2016-2017، ص 13.

[2] - عبد الله ساقور، مرجع سابق، ص 47.

[3] - سعاد حوحو، **مرجع سابق**، ص 18.

[4] - **نفس المرجع**، نفس الصفحة.

والتسليف، حيث يقوم المرابون بتقديم القروض النقدية إلى السادة والمنتجين والحرفين والأفراد مقابل معدل الفائدة[1].

* القانون الأساسي الذي يميز انتاج المجتمع العبودي هو:" إن إنتاج الخيرات المادية موجه لسد مختلف حاجات مالكي العبيد المتزايدة بإستمرار وكان يتم عن طريق الإستثمار في العبيد[2].

3- أسباب إنهيار المجتمع العبودي: تتلخص أبرز أسباب إنهيار النظام العبودي فيمايلي:[3]

- كان ينظر إلى العمل اليدوي من جانب سكان المدن الأحرار على أنه وضيعا فلا يقبلون عليه.

- توقفت جهود كل من الأسياد والعبيد لانعدام مصلحة الطرفين فالأسياد كانوا يفضلون استخدام عمل العبيد لأنه أقل تكلفة وأسهل، وبالمقابل فإن العبيد هم بدورهم لم يكن لهم مصلحة في تحسين أدوات العمل ووسائله بسبب أن ثمرة عملهم تؤول كلية إلى الأسياد، كما أن أدوات العمل تسبب لهم إرهاقا شديدا.

- وقعت مجموعات الحرفيين والمنتجين الصغار والفلاحين وذوي الملكيات الصغيرة تحت طائلة الفقر وتحولهم تدريجيا إلى عبيد بسبب إزدياد الضرائب على منتوجاتهم والمنافسة غير المتكافئة لهم من قبل الأسياد المستخدمين للعبيد في المشاريع الكبرى الحرفية والزراعية.

- تنامي ثورات العبيد في مختلف الدول بسبب الاضطهاد والإستغلال المسلط عليهم وتداعيات استنزاف قواهم الجسدية والنفسية.

- ترافق مع القلاقل الداخلية انحطاط في التجارة والإقتصاد عموما وبدأت العلاقات الإنتاجية إذن في التآكل وتفككت حيث أصبح الحصول على العبيد عملية شاقة بفعل نقص كمياتهم المعروضة وارتفاع أسعارهم، وأمام هذا الوضع بذلت محاولات من قبل الأسياد لاستمرار استغلالهم للآخرين بأشكال وصيغ جديدة.

ثالثا: النظام الإقتصادي الإقطاعي:

1- نشأة النظام الإقطاعي:

---

[1] - صبرينة يونسي، **مرجع سابق**، ص 13.

[2] - عبد الله ساقور، **مرجع سابق**، ص 47.

[3] - **نفس المرجع** ، ص ص 50، 51.

كان النظام تلإقطاعي بمثابة النظام الإقتصادي والإجتماعي والسياسي الذي ساد في أوربا خلال العصور الوسطى، حيث نشأ هذا النظام على أنقاض النظام العبودي وذلك بعد ما قامت القبائل الجرمانية بإحتلال روما، كانت الإمبراطورية الرومانية في جزأيها الشرقي والغربي تقوم على سيادة أهل روما وعلى نظام الرق والتجارة بين مختلف أجزائها وكان نظام الحكم يقوم على وجود سلطة مركزية قوية مركزها روما، وبالتالي السيطرة على الإمبراطورية الرومانية الغربية (476م)، كما قامت الدولة الاسلامية في القرن الثامن ميلادي بشن الحروب على الإمبراطوريات الشرقية، كل ذلك أدى إلى إنهيار العالم القديم وضياع معالمه في أوربا وذلك بعد سقوط روما وإنهيار جهاز الحكم المركزي فيها وإنقطاع التجارة بين الشرق والغرب بسبب تعاظم نفوذ الدولة الإسلامية[1].

* وبعد فشل ملوك الجرمان في إقامة سلطة مركزية قوية عمدوا إلى تنصيب قادة جيوشهم حكاما للأقاليم وكان الملك يكافئ المخلصين منهم فيمنحهم الأراضي ويصبحون أتباعه وكان قصده من ذلك أن منح الأرض للتابع سيقوي روح الولاء والإخلاص له، ولكن الواقع كان غير ما تصوره الملك فقد حققت الأرض للتابع الاستقلال المادي وقوت مركزه الإقتصادي في الوقت الذي ضعف فيه مركز الملك لأنه ترك جزء من أملاكه لأتباعه[2].

* وهكذا تحول السيد الإقطاعي وهو تابع للملك إلى شخصية مستقلة عمليا، فأصبحت وظيفة وراثية، وأخذ يجمع الضرائب لحسابه الخاص وأنسأ محاكم إقطاعية تحكم بإسمه وأعد جيشا تحت إمرته وصار يقيم في إقطاعيته يعيش على عمل الفلاحين مقابل تعهد بحمايتهم، وكانت كل إقطاعية مقسمة إلى قسمين غير متساوين:

– **القسم الأول**: هو الجزء من الأرض الذي يحتفظ به السيد لنفسه يستغله مباشرة لحسابه.

---

[1] – أسماء جاسم محمد، **التاريخ الإقتصادي**، ص 16، متاح على الرابط التالي: https://coadec.uobaghdad.edu.iq/wp-content/uploads/sites/9/2018/11/%D9%85%D8%AD%D8%A7%D8%B6%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%82%D8%A7%D8%A6%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A9.pdf، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2021/02/17.

[2] – رواء زكي الطويل، **مرجع سابق**، ص49.

–القسم الثاني: من أملاك السيد فيتكون من قطع الأرض التي منحت للفلاحين الذين يلتزم كل بزارعة قطعته[1]، وبذلك بدت الإقطاعية وكأنها وحدة إقتصادية وإجتماعية وسياسية، وبالتالي تشكل ما يسمى **بالهرم الإقطاعي** الذي يأتي في قمته الإمبراطور الذي فقد نفوذه السياسي والإقتصادي مع مرور الوقت لصالح قاعدة الهرم التي تتألف من قادة الإقطاعيات مثل: النبلاء، الأشراف، الأسياد، اللوردات[2].

2– التقسيم الإجتماعي للنظام الإقطاعي: إنقسم المجتمع إلى ثلاثة طبقات وهي:[3]

أ– رجال الدين: الذين لعبوا دور الأمراء الأثرياء من خلال ماتمنحهم الدولة من اراض موقوفة فالملك كان يمتلك جميع الأراضي ويحكم كما يشاء.

ب– طبقة الأسياد –الإقطاعين–: وهم ملاك السلطة والحرب بالوراثة يقتطع لهم الملك أراضي شاسعة مقابل تقديم الأموال له والجواهر النفسية.

ج– الطبقة الثالثة: فهي الطبقة العامة –الفلاحون– وهي مكونة من العبيد وكانت تشكل الغالبية العظمى من المجتمع مهمتهم طاعة سيدهم صاحب الأرض ويعيشون حياة فقر لا حقوق مدنية ولا إنسانية سوى خدمة المالك والدفاع عنه وفلاحة الأرض وهم في الواقع تابعون للأرض، فإذا بيعت الأرض لمالك آخر تباع بمن عليها من فلاحين.

3– أشكال الريع الإقطاعي: هناك ثلاثة أنواع للريع في النظام الإقطاعي وهي:[4]

أ– ريع السخرة(الناتج من العمل): وهو أول وأبسط شكل من أشكال الريع الإقطاعي في هذا الشكل كان الفلاح ينتج إنتاجه الضروري لتلبية حاجاته في أرضه، أما الإنتاج الفائض فكان ينتجه في أرض الإقطاعي، وهذا مايدعى بالسخرة والعمل الإكراهي، عن العمل الفائض في هذا الريع منفصل عن العمل الضروري سواء في الزمان أو المكان فيعمل الفلاح قسما من

---

[1] –**نفس المرجع**، نفس الصفحة.

[2] – أسماء جاسم محمد، **التاريخ الإقتصادي ، مرجع سابق**، ص 16

[3]– جعفر الصائغ، **تطور الأنظمة الإقتصادية: النظام الإقطاعي**، مقال متاح على الرابط التالي: http://www.akhbar-alkhaleej.com/news/article/1223635 ، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2021/02/18.

[4] – فواز فرحان، **الإقتصاد والماركسية: الإكراه في المجتمع الإقطاعي**، الحوار المتمدن، العدد 4317، تاريخ النشر 2013/12/26، متاح على الرابط التالي:https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=393027 ، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2021/02/20.

أيام الأسبوع (يومين أو ثلاثة أيام) مستعينا بأدوات إنتاجه الخاصة (دواب، العمل، المحراث...) في أر السيد الإقطاعي والأيام المتبقية من الاسبوع في أرضه.

ب– الريع العيني: هو عبارة عن نفس الشكل للريع الناتج من العمل لكنه بشكل مختلف، عن الريع العيني هو الشكل الأكثر تطورا للريع العقاري الإقطاعي من سابقه ويتميز هذا النوع عن **ريع السخرة** في أن العمل الفائض ينفذ لا في شكله الطبيعي بإعتباره عملا خاصا في أرض الإقطاعي، بل ينفذ إلى جانب الضروري في أرض الفلاح الخاصة، يقوم الفلاح بهذا العمل متمتعا بزمن العمل كله دون رقيب لا من المالك ولا من الشخص الذي يضعه في السابق ليمثله وعلى مسؤولية الفلاح في الشكل المالك من الريع العقاري لا ينفصل عمل الفلاح في أرضه عن عمله في أرض الاقطاعي لا في الزمان ولا المكان.

*هذا الشكل من الريع العقاري هيأ للإقطاعي الحصول على فائض إنتاج أكثر من السابق وكذلك قضى على تناقضات إدارته، أي على عدم اهتمام الفلاح بالإنتاج في أرض الإقطاعي والأهم من ذلك بالنسبة له تقليص النفقات التي كان يتطلبها الإشراف على عمل الفلاحين، إن الريع العيني شأنه ريع السخرة يتطلب الاقتصاد الطبقي وقد بلغت الإتاوة العلنية التي يتنزعها الإقطاعيون مقادير عظيمة.

ج–الريع النقدي: وهو شكل مطور ومحول للشكل العيني للريع، حيث إن الإختلاف بين الريع العيني والنقدي يتمثل في أن الفلاح كان للإقطاعي في الشكل السابق العيني الإنتاج الفائض عينا، اما في الشكل الجديد فيدفعه نقدا، أي أنه يدفع ثمن الانتاج الفائض نقدا لم يعد من واجبات الفلاح أن ينتج فائضا فحسب بل عليه بيع هذا الفائض وتحمل تكاليف النقل والحمولة وغيرها، وتحت هذا الشكل عليه أن يقدم الفائض نقدا صتفيا للإقطاعي، إن تحول الريع العيني إلى ريع نقدي كان مرده إلى التطور الهام الذي طرأ على عهد الإقطاعيي على التجارة والحرفة والإنتاج والتداول النقدي ففي هذه الظروف كان لابد للإقطاعي ان ينجدب أكثر فأكثر إلى حلبة التجارة والتداول النقدي وفرضت عليه عمليا ضرورة فهم الدورة الإقتصادية الجديدة التي ولدها التطور في المرحلة الأخيرة للإقطاعية.

*** نجم عن هذا التحول تحولات هامة أبرزها:**[1]

---

[1] – فواز فرحان، **مرجع سابق**.

1- في الشكل النقدي للريع توطدت وإتسعت كثيرا ملكية الفلاح لوسائل الإنتاج وغيرها من شروط العمل المتميزة عن الأرض.

2- العلاقات القائمة بين الفلاح والإقطاعي بدأت بذاتها بالتحول تدريجيا إلى علاقات تعاقدية، ونقدية وكان وضع الفلاح التابع يقترب تدريجيا إلى وضع المستأجر المحض.

3- في الريع النقدي بدأت تنشأ أثمان للأراض أي الريع العقاري المتمجع، هذا إلى جانب ظهور ريع الأرض وشرائها.

4- في الشكل النقدي للريع الإقطاعي بدأت الأرض تؤجر من الرأسماليين.

5- الشكل النقدي للريع ساعد على ظهور العمال في مجال الزراعة والذي أتوا من صفوف الفلاحين الذين تعرضوا للفقر والتي تهدمت إستثماراتهم نتيجة وقوعهم تحت سلطة إقطاعي شجع، هؤلاء كان يتم استئجارهم للعمل في الأرض لقاء نقدا.

4- خصائص النظام الإقطاعي: تتمثل أبزر خصائص النظام الإقتصادي في مايلي:[1]

- الإقتصاد الإقطاعي إقتصاد زراعي: كان إقتصاد العصور الوسطى يتميزه بكون إقتصاد زراعي لأن النشاط الإقتصادي كان يجري في نطاق الملكية الزراعية الكبيرة أي الإقطاعية، وكان على الإقطاعية أن تنتج كل مايلزم سكانها وكانت الزراعة تمثل النشاط الإقتصادي الأساسي، وكانت هناك اوجه عديدة للنشاط الزراعي ولكن هذا النشاط لم يكن أساسيا بل كان تابعا للنشاط الزراعي.

-الإقتصاد الإقطاعي إقتصاد مغلق: لم يكن القصد من الإنتاج عرض المنتجات في السوق ولم يكن يهدف إلى تحقيق الربح وإنما كان يهدف إلى إشباع الحاجات المباشرة، فالوظيفة التي كانت تؤديها الإقطاعية هي تأمين كافة وسائل المعيشة لسكانها، وبتعبير آخر أن الإقتصاد الإقطاعي كان قائما على مبدأ الإكتفاء الذاتي ومادام الغنتاج كان لغرض الإستهلاك وليس لغرض المبادلة فهو إقتصاد مغلق.

---

[1] - رواء زكي الطويل، مرجع **سابق**، ص ص 50، 52.

– **الإقتصاد الإقطاعي إقتصاد متأخر**: الفكرة الأساسية التي سائدة آنذاك هي أن الأرض ليست سوى مجرد وسيلة لتأمين المعيشة وليست وسيلة لخلق القيم ولهذا كانت الأدوات المستعملة والطرق المتبعة في الزراعة قديمة ولم يشهد العالم في هذه الفترة أي تطور في الإنتاج.

– **توسيع التجارة ونمو المدن**: بلغ النظام الإقطاعي مرحلة التكامل والإزدهار في القرن العاشر ثم حدث توسع سريع في المبادلات التجارية أدى إلى نمو المدن وخلق صناعات يدوية فيها وانتعاش الزراعة وترتب على تنشيط التجارة إحياء المدن من جديد فأخذ يفر إليها التجار والصناع والفلاحين الهاربون من الإقطاعيون.

– **إستعمال نظام الدومين**: تعني الكلمة اللاتنية **Dominuis** السيد المالك، ويتلخص نظام الدومين في أن الزراعة كانت مقسمة إلى قسمين رئيسين ينتفع المالك بأحدهما ويوزع الثاني حصصا مبعثرة بين الفلاحين مقابل مايؤدونه للسيد من خدمات في أرضه وكان الأفراد الذين في الدومين يتبعون السيد تبعية تامة[1].

– حققت القوى المنتجة في النظام الإقطاعي مستوى تطور عاليا مقارنة مع مستواها في نظام الرق، من تزايد العلاقات البضاعية النقدية ونموها، أخذ النقد شيئا فشيئا يساهم إسهاما فعالا بوصفه مقياسا للقيمة، كما إتسعت علاقات التبادل والعلاقات السلعية النقدية من التطور في أدوات العمل ووسائله وتقسم العمل الإجتماعي[2].

– ظهور ما يسمى بالأقنان وهم عبيد الأرض حيث يرتبطون بصفة أبدية بأرض السيد ويدفعون له ضرائب تسمى الريع ويقدمون لو خدمات شخصية وعمل يسمى سخرة، ويختلفون عن العبيد في كونهم لديهم بعض الحقوق فيم يعملون جزءا من الوقت لحسابهم الخاص ومن ثم زيادة الإنتاج[3].

– **التنظيم الحرفي**: كان أصحاب الحرف يقيمون في المدينة خارج سلطة الضيعة هم وعائلاتهم ومساعديهم في إنتاج السلع المختلفة، ولذلك قاموا بتنظيم أنفسهم في جمعيات حرفية تدافع عن مصالحهم وتنظم الحرفة بما يمنع عنها المنافسة الخارجية ويقتصر حق الإنتاج على أعضاء

---

[1] – نيفين ظافر حسيب الكردي، ، **الأوضاع الدينية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية في الغرب الأوروبي من القرن التاسع حتى القرن الحادي عشر**، الجامعة الإسلامية بغزة، كلية الآداب، قسم التاريخ والآثار، فلسطين، 2011 ،ص 184.

[2] – الموسوعة العربية، الأنظمة الإقتصادية، **مرجع سابق**.

[3] – آسيا سعدان، **مرجع سابق**، ص 13.

الحرفة، وعرفت هذه الجمعيات بإسم النقابات الطائفية وكانت هذه النقابات تلمك بعض السلطات العامة فكانت تعمل على المحافظة على مستويات أسعار السلع عن طريق تحديد الأسعار ولايجوز لأي عضو البيع دونها وهي أسعار عادلة بالنسبة للمستهلكين، كما أن النقابة كانت تحدد عدد العمال وأجورهم وطرق الإنتاج وتنظم العلاقة بين مختلف أعضاء الحرفة وتقوم بالتحكيم بينهم[1].

– كان النظام الإقصادي يقوم على الإقطاعيات او الضيعات والإقطاعية أو الضيعة هي قرية تحوطها الأسوار وتخترقها الشوارع، ويحددها الفضاء الفسيح من الخارج وبها كان الكنيسة ومبنى كبير، وإلى جانب الحقول المزروعة كانت بالإقطاعية الغابات والمراعي الدائمة وكانت أراضي الإقطاعية تقسم إلى قطع كبيرة[2].

– **دور الكنسية:** بينما كان الإمبراطور يمثل السلطة الدنيوية في ظل النظام الإقطاعي كانت الكنيسة تمثل السلطة الدينية أو الروحية وكانت تمتلك في الواقع السلطة العليا في البلاد لأن كل شيء بما في ذلك الحكم ومايرتبط به من سلطة دنيوية يجب أن يكون خاضعا للدين، ولقد إحتكرت الكنيسة مهنة التعليم إحتكارا كاملا، لذا كان يطلق على رجال الدين كانوا يعلمون الفسلفة والدين واللاهوت في أوربا منذ القرن العاشر ميلادي إسم المدرسين ويعتبر **توماس الإيكويني** أهم هؤلاء المدرسين وأكبر ممثل لفكرهم في العصور الوسطى في أوربا[3].

* القانون الأساسي لأسلوب الإنتاج الإقطاعي يتمثل في: **أن الإقطاعيين في كل زمان ومكان يجاهدون للحصول على أكبر مايمكن من المنتوج الفائض تحت شكل ريع عقاري إقطاعي وذلك عن طريق الإستثمار الإكراهي للفلاحين**[4].

5– أسباب إنهيار النظام الإقتصادي الإقطاعي: بدأ النظام الإقطاعي في الإنهيار مع بداية القرن السادس عشر وتتمثل أبرز أسباب إنهياره في مايلي: [5]

---

[1] – داليا عادل الزيادي، **مرجع سابق**.

[2] – موسوعة مقاتل من الصحراء، **مرجع سابق**.

[3] – زينب صالح الأشيوح، **مرجع سابق**، ص60.

[4] عبد الله ساقور، **مرجع سابق**، ص 54.

[5] – **نفس المرجع**، ص ص 55، 56.

– عدم الإنسجام في العلاقات الإنتاجية الإقطاعية حيث صار التنظيم الحرفي الإقطاعي عقبة في وجه كل تطور جديد لإنتاج البضائع وتصريفها.

– التطور الحاصل على القوى المنتجة في نهاية العهد الإقطاعي كإستخدام الدولاب المائي وصهر المعادن وصناعة النسيج وبناء السفن وتحسين أدوات العمل الزراعية وزيادة أنواع المحاصيل الزراعية والمنتجات الحيوانية.

– لم تعد الحرفة الضيقة في المجتمع الإقطاعي تستجيب لضرورات التطور لتلبية طلبات السوق الإقتصادية الجديدة وهو ماساعد بالإسراع في إنشاء الصناعات الرأسمالية.

– شهدت اوربا الإقطاعية إنفاضات الفلاحين المتعاقبة حيث نشبت حرب الفلاحين في فرنسا وإنجلترا والمانيا، واستفادت البرجوازية الأوربية من سخط الفلاحين على النظام الإقطاعي.

– الإنفصال التام بين المدينة والقرية حيث ترتب عنه تطور في التبادل السلعي وزيادة تقسيم العمل الإجتماعي مما خلق سوقا إقتصادية على المستوى القطري.

– ظهور النقود وإستخدامها وسيطا للتبادل نتيجة الصعوبات والمشاكل المرتبطة بنظام المقايضة وقد أدى ذلك إلى إزدهار الأسواق وتقويتها وتمكن المزراعون من بيع كميات من محاصيلهم ودفع الإلتزامات النقدية للسادة، كما حلت الدولة القوية التي يحكمها ملك محل الولايات[1].

[1] – داليا عادل الزيادي، **مرجع سابق**، ص 34.